S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/176*
5 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة**

أتشرف بأن أرفق طيه إعلان الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، التي انعقدت في طرابلس خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وفرنسا.

وأكون ممتنا للغاية لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد أبو القاسم الزوي
المندوب الدائم
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق

[الأصل: بالانكليزية والعربية]

## اعلان الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس الوزراء بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا

١ - إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والستين في طرابلس بالجماهيرية العظمى خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، قد أمعن النظر في الأزمة القائمة بين الجماهيرية العظمى وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وفرنسا، مسترشدا في تدارسه لهذه المشكلة بمبادئ ميثاقي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، التي تحض الدول الأعضاء على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، وعن طريق التحاور والتفاوض ومن خلال الإجراءات الشرعية، وعلى احترام استقلال جميع الدول الأعضاء، والامتناع عما قد يهدد سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمن وسلامة مواطنيها.

٢ - وإن مجلس الوزراء، إذ بحث تقريري الأمين العام واللجنة الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الأزمة، قد أحاط علما - مجددا - بأن الجماهيرية العربية الليبية العظمى قد استجابت بالكامل لطلبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مثلما وردت في قراره ٧٣١ (١٩٩٢). فقد أعلنت الجماهيرية العظمى - دونما لبس أو إبهام - إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ولكل من يلجأون إليه أو يشجعونه، وأبدت استعدادها للتعاون التام مع المجتمع الدولي من أجل القضاء المبرم على هذه الظاهرة المقيتة، بيد أنه لم يكن بوسعها تسليم المواطنين الليبيين المشتبه في اشتراكهما في حادث لوكربي عام ١٩٨٨.

٣ - وإن مجلس الوزراء، الذي لمست جميع الوفود المشاركة في دورته العادية الخامسة والستين بنفسها مدى المعاناة التي تكابدها ليبيا من جراء الحظر المفروض عليها بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، ليعرب عما يساوره من قلق عميق إزاء ما يلحق بالشعب الليبي من أضرار على الصعيدين الإنساني والمادي، ويؤكد أن العواقب الوخيمة المترتبة على العقوبات لا تمس الشعب الليبي فحسب، وإنما تمتد أيضا لتشمل البلدان المجاورة والعاملين الأفريقيين القادمين من بلدان أخرى بالقارة.

٤ - وإن مجلس الوزراء قد أحاط علما، من جديد، باستعداد الجماهيرية العربية الليبية العظمى للتعاون التام مع أية جهود تبذل على الصعيدين الإقليمي أو الدولي من أجل تسوية الأزمة. وفي هذا الصدد،

يسجل المجلس أن الحكومة الليبية قد قبلت المبادرة المقدمة من جامعة الدول العربية، والتي أيدتها منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تدعو الى إجراء محاكمة عادلة ومنصفة للمواطنين الليبيين المشتبه فيهما يتولاها قضاة اسكتلنديون وتلتزم بالقانون الاسكتلندي وتعقد في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي. وما فتئ المجلس على يقين من أن هذه المبادرة تهيئ - في حالة قبولها - حلا عمليا ومن شأنها أن تخلص الى حكم عادل ومنصف يراعي مصالح الأطراف المعنية كافة. ففي واقع الأمر، فإن القرار ٧٣١ (١٩٩٢) لا يقصد منه المساس بسيادة ليبيا، وإنما خدمة العدالة وإظهار الحق. وإن المجلس ليعرب عن أسفه الشديد إزاء ما تبديه البلدان الغربية الثلاثة حتى الآن من عدم اكتراث بالمبادرات التي قدمت إليها من أجل التوصل الى حل عادل ومنصف للأزمة، حيث أفضى هذا الموقف الى طريق مسدود. وأصبح الشعب الليبي بسببه، ومن جراء الامتناع عن اجراء المحاكمة، في وضع الرهينة منذ خمس سنوات.

٥ - وإسهاما في البحث عن حل عاجل وعادل للأزمة بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية، يعرب مجلس الوزراء عن أمله الكبير في أن ينظر مجلس الأمن في الطرق والسبل الكفيلة بإيجاد حل سريع للأزمة، ويبادر - في هذا السياق - الى عرض المقترحات التالية التي اعتمدها بالمشاركة مع جامعة الدول العربية:

الخيار الأول: محاكمة المشتبة فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن.

الخيار الثاني: محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي، مع الالتزام بالقانون الاسكتلندي، وعلى يد قضاة اسكتلنديين.

الخيار الثالث: تشكيل محكمة جنايات خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في لاهاي بمقر محكمة العدل الدولية.

٦ - وإن مجلس الوزراء ليتوجه بنداء الى مجلس الأمن كيما يأخذ بأحد هذه الخيارات المقترحة، مما يتيح التوصل سريعا الى تسوية نهائية للخلاف. وفي الوقت ذاته، يدعو مجلس الأمن الى رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية. فلقد بات هذا الاجراء ملحا الى أقصى الحدود مع إطراد تفاقم العواقب المترتبة على العقوبات على الشعب الليبي وعلى اقتصاد البلاد. ولا يسع المجلس في هذا الشأن - إلا أن يؤكد - مجددا - الموقف الذي أعلنه خلال دورته العادية الرابعة والستين المعقودة خلال الفترة من ١ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ في ياوندي بالكاميرون، من أن الإبقاء على العقوبات قد يدفع البلدان الأفريقية الى النظر في الوسائل الكفيلة بتجنيب الشعب الليبي تحمل مزيد من ضروب المعاناة. وفي هذا الصدد، يفوض المجلس الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في إعداد خطة عملية للنظر فيها توطئة لتنفيذها، وذلك خلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين

لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقدها في هراري بزمبابوي في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٧ - وأخيرا، فإن مجلس الوزراء ينوه بما بذلته اللجنة المعنية بالأزمة لدى كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية من جهود، ويشجعهما على مواصلة تنسيق جهودهما ومبادراتهما بغية إيجاد حل عادل وسلمي للأزمة.

- - - - -